

البناء

لجنة الاتصالات: الدفع الشكليّة والسياسيّة تبطئ بت دعاوى الإنترنت غير الشرعي



جانب من اجتماع اللجنة

ولكن حتى الآن لم يجر استجوابهم أو تحريكم، وهذا ما لفتنا نظر التحقيق القضائي إليه». وأضاف: «نحن حكومة لن نقبل أن يتمّ التضاضي عن هذا الأمر، فإذا كان لا سمح الله، هناك من يحاول تخبطية أيّ من هؤلاء فنحن سنكشف عنها ونوصل إلى محاسبتها...»

قال حرب: «لماذا أعطيه؟ ومن يقول ذلك هو المتهم». بدوره تناول حسن خليل الشقّ المالي في ملفّ الاتصالات، وقال: «بعيدا عن التفاصيل التي سمعناها اليوم في جلسة لجنة الاتصالات، هناك سرقة موصوفة للمال العام، وفي النهاية هناك مسؤولون عن هذه السرقة وعن هدر أموال الدولة اللبنانية، المفترض أن يحاسب بطريقة غير شرعيّة؟ وبأيّ حقّ يحرم هؤلاء الدولة ويحرمون اللبنانيين منه أيضا؟ وأنا لا أرى أنّ الموضوع فقط محصور بالأشخاص الذين تمّ توقيفهم، فالموضوع أكبر من ذلك، ولا أرى جدية في منع الإنترنت غير الشرعي، والأمر لا يرتبط فقط بهذه الاجتماعات التي تعقدنا كل ثلاثة أسابيع».

وحتم: «الإعلام أيضاً عليه أن يلاحق هذا الموضوع لكي نتكامل، حتى نستطيع إخفاء كل يد تمتد إلى مال الدولة، ونوقف مثل هذه المافيا التي تريح مئات الملايين على حساب الناس ولا أحد يسألها وأنا وضعت هذه المعطيات برسم التحقيق، وطلبت من الموجودين في اللجنة، الذين يمثلون الوزارات والقضاء والأجهزة الأمنية، الأخذ بالمعطيات الجديدة باستمرار عمل الإنترنت غير الشرعي، وسيتركز الجهد كبير بان ندعي عليها بلاسم

كلفتها، أنجزنا الكثير الكثير ممّا علينا القيام به، وفقاً بالأوجب المطلوبة ممّا، وقدمنا كل الأمور للقضاء، وأملنا من القضاء أن يسرع في بت هذا الملف، لأنّه في اللحظة التي يقول فيها القضاء إنه بدأ بالمحاسبة، يكون معلنا نحن قد انتهى، فنحن كشفنا عن القضية بالتعاون مع وزارة العدل التي قدّمت الدعوى المطلوبة منها، وبقيّ الأمر الأساس وهو المحاسبة، ولأسلف فإنّ الصورة التي تقدّمها اليوم عن بلدنا هي صورة غياب المحاسبة، علماً أنّ هناك فساداً هائلاً ومرتبكاً». وأضاف: «حتى الآن جلسة وراء جلسة وانتكاش قضية تلو القضية، وملف تلو الملف في هذا الموضوع، لم نرّ حتى الآن أيّ محاسبة فعلية، فيالنسبة لنا سبقني نجعت وملتقي وتتابع وتطّلع على كل المستجدات والمعطيات الجديدة، خصوصاً بعد أن تكشف لنا المزيد من المعطيات والمعلومات، حتى نقول للبنانيين إنّ هناك قضية فتحت في لبنان وأمكن لنا أن نصل إلى النتيجة المرجوة...»

وردّ على سؤال، قال فضل الله: «كما قلنا اليوم داخل الجلسة، هناك تذرّع بالدفع الشكليّة للتباطؤ، وقلنا يبدو أنّ هناك دفعاً سياسيّة تمنع المحاسبة، هذه الدعوى السياسية أيضاً سبقني نلاحقها، وهذا أيضاً دور أساسي لإعلام، هو الذي يصوب على الجهات التي تتحمّل مسؤولية الدفع الشكليّة، فيالوقت الذي يتسلّج المرتكبون بالدفع الشكليّة».

بدوره قال الوزير حرب: «توصلنا إلى بعض الخصاصات، الخاصة الأولى أنّ هناك بعض المشبه بهم، وأنا دقيق هنا باستخدام التعبير أنّ بعض المشبهين بهم اعترف خطياً بملكيتهم لبعض الأجهزة التي تمّ ضبطها للإنترنت غير الشرعيّ،

عقدت لجنة الإعلام والاتصالات جلسة أمس في المجلس النيابي برئاسة رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله وحضور وزير الاتصالات بطرس حرب، وزير المالية علي حسن خليل، مقرّر اللجنة النائب عمّار حوري، والنواب: مروان فارس، هاني قبيسي، كامل الرفاعي، جان وغاسبيان، قاسم هاشم، آلان عون، عباس هاشم، نبيل نقولا، زياد القادري وعلي عامر.

كما حضر المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، ورئيس هيئة القضاة في وزارة العدل القاضي مروان كركسي، ومستشارا وزير الاتصالات آلان باسيل وناجي عبود. وتقرّر عقد جلسة أخرى في 20 أيلول المقبل.

بعد الجلسة عقد فضل الله مؤتمراً صحافياً حضره حرب وخليل، كما بدأية، قال فضل الله: «خصصنا جلسة اليوم للاطلاع على الهدر المالي في هذا الملف، واستمعنا إلى المدعي العام المالي الأستاذ علي إبراهيم حول مجريات التحقيقات في المخاير الدولي غير الشرعي، وفي ما عرّف بتفاوت الإسراع «بالأبواب»، واستمعنا أيضاً إلى معالي وزير المالية ومعالي وزير الاتصالات حول المسار المالي والإداري. كما استمعنا إلى الأستاذ مروان كركسي، المعني بتقديم الدعوى حول مسار ومصير الدعوى لحفظ حقول الدولة اللبنانية».

أضاف: «المسار المالي هو جزء من مسار أوسع يتعلق بالملف الأساس، أيّ الإنترنت غير الشرعيّ، فنحن بدأنا بهذا الملف ووضعنا كل الأمور في يد القضاء اللبناني، ونحن كمجلس نيابي لا نتدخل في عمل القضاء، ونعرف أنّ هناك فصل سلطات، لكن دورنا هو الحث على إنهاء هذه القضية، فبالنسبة لنا

حزب الله و«الشيعي» متفقان على قانون النسبية



جانب من اللقاء

زار وفد قيادي من «حزب الله» ضمّ: رئيس المجلس السياسي السيد إبراهيم أمين السيد، مسؤول العلاقات السياسية محمود قطاطي وعلي ضاهر وبلال اللقيس، مقرّر الحزب الشيعوي اللبناني الرئيسي، والتقى الأمين العام للحزب حنا غريب وعدد من أعضاء المكتب السياسي في الحزب.

وقد هذا السيد الحزب الشيعوي بإيجاز مؤتمره الحادي عشر وانتخاب حنا غريب أميناً عاماً للحزب، وقال: «تداولنا بالشؤون السياسيّة العامة التي تمّ بها المنقطة، وما تتضمنه من سياسات وحروب متسارعة، خصوصاً في ما يتعلق بالحرب العالمية على سورية وما يجري في المنطقة وخصوصاً في فلسطين، يقابلها حرب أخرى من الدول العربية تتعلق بمسار التطبيع، وكان هذه السياسات حرب وتدبير شعوب من جهة، وحماية الكيان الصهيوني من جهة أخرى والتطبيع معه، حتى بلغ حدّ الوفاة في ما ورّده بعض الصحف الإسرائيلية» بأنّ الدول العربية ستستع عن التصويت في حال طرح قرار التفيتش عن المنشآت النووية في «إسرائيل»، مشيراً إلى أنّ «كل هذه الأمور لها انعكاساتها على لبنان».

واعتبر «أنّ لبنان في حاجة إلى إصلاحات جذريّة، والىّ الوابة الأساسية لهذه الإصلاحات تكمن عبر القانون الانتخابي على أساس النسبية». بدوره، أشار غريب إلى «أنّ العلاقة مستمرة بين «الشيعي» و«حزب الله»، وستستمر في النقاش حول عدّة ملفات، ولاسيما الملفات التي لها طابع مصري وهامّ، المتعلقة بما تمرّ فيه المنطقة والبلاد، ولا سيما المشروع الصهيوني الرجعي العربي المتمثل بمشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يشكل نوعاً من الهجمة على المنطقة، وكيفية مواجهته حتى نسطفه، خصوصاً وأنه يسعى لتفتيت هذه المنطقة على أسس إثنيّة، مذهبية ووطنية».

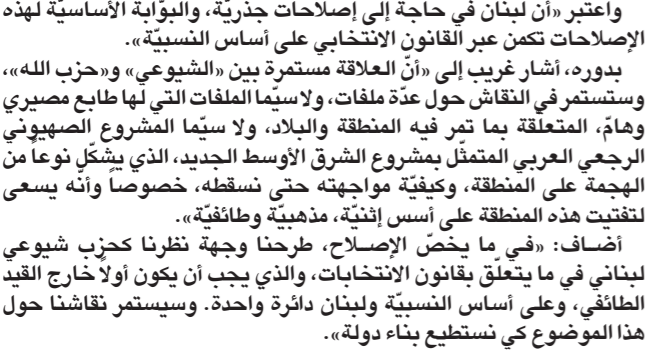
فوتل التقي قهوجي وحضر تدريبات مغاوير البحر

أعلنت السفارة الأميركية في بيان، أنّ قائد القيادة المركزيّة الأميركية CENTCOM، الجنرال جوزف فوتل زار لبنان، ضمن جولة على محطات عديدة في الشرق الأوسط. واجتمع فوتل بقائد الجيش العماد جان قهوجي وقادة رئيسيين آخرين في الجيش اللبناني، ثم انتقل الجميع إلى القاعدة العسكرية في عمشيت لحضور تدريبات فوج مغاوير البحر.

وخلال لقاءاته مع الجيش اللبناني، شدّ فوتل على «الشراكة اللبنانيّة - الأميركية في التصدي لخطر الإرهاب»، وأعاد التأكيد على التزام الولايات المتحدة الطويل الأمد، مع الجيش اللبناني في دوره كمدافع وحيد عن لبنان». والتقى فوتل كلمة في عمشيت، قال فيها: «أنا مسرور جداً بوجودي هنا مرة أخرى في لبنان. إنّ الشراكة بين بلدنا هي قويّة ومهمة جداً. في شهر نيسان الماضي حضرت عرضاً للقوة الصارية ولفوج المغاوير تحاكي عملية إنقاذ رهاق، وقد أثار إعجابي كثيراً. واليوم حضرت تدريباً لفوج مغاوير البحر في الجيش اللبناني، وقد نال هذا إعجابي أيضاً».

أضاف: «لقد سمعت تكراراً من مدربين عسكريين أميركيين هنا، أنّ لا أحد يضاهي الجيش اللبناني. إنّ مهارات الجنود وحرفيتهم وتفاهمهم في أداء الواجب، والتزامهم الدفاع عن بلادهم هي غير مسبوقة، سواء من خلال التعاون في التدريبات العسكريّة المشتركة كتدريبات «البرد الحازم» للعام 2016 التي جرت مؤخراً، أو من خلال تسلّم الأسلحة والمعدات التي تعمل على تعزيز قدرات جيشنا اللبناني. إنّ عملاً فخورة بدعم أفراد الجيش اللبناني الشجعان في لبنان، والذين يخاطرون بحياتهم كل يوم للإبقاء على هذا البلد آمناً».

وتابع: «يواصل الجيش اللبناني القيام بعمل استثنائي في مواجهة التهديدات المتطلّقة المنتدعة عبر الحدود السورية. وقد أثبتت هذه القوة لأعداء كما للأصدقاء بأنّ الجيش قوي، وقادر تماماً على الدفاع عن حدود لبنان، وهو يحظى بدعم الشعب اللبناني. إنّ إرادة الجيش اللبناني والتزامه حماية لبنان يعزز عزم أميركا الوقوف جنباً إلى جنب مع شركائنا اللبنانيين فيما نواجهه معاً هذه التهديدات». وأكد أنّ «الجيش اللبناني مؤسسة قوية، وأميركا كانت وستبقى الشريك الأمني الثابت والرئيسي للجيش، وقد قدّمت منذ العام 2005 أكثر من 1.4 مليار دولار من المساعدات الأمنية للجيش اللبناني، بما في ذلك التدريب والمهم والمعدات».



خلال المنارة البحرية في عمشيت (مديرية التوجيه)

عدم اكتمال النصاب طير جلسة اللجان

لم تعقد جلسة اللجان المشتركة التي كانت مقرّرة العاشرة والنصف من قبل ظهر أمس للجنّي الإدارة والعدل والدفاع الوطني والداخلية والأمن والبلديات، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وكان من المقرّر أنّ تبدأ اللجان المشتركة درس اقتراح قانون اللامرزيّة الإدارية، الذي كان إحالة رئيس مجلس النواب نبیه بري إلى اللجان المشتركة للبدء بدراسته وإقراره كبنود إصلاحي من بنود اتفاق الطائف، إضافة إلى تشكيل لجنة فرعية لمتابعة هذا البند وإجراء مقارنات بين اقتراحي النائب روبير غانم والنائب سامي الجميل لاختيار القواسم المشتركة ومجمعهما في اقتراح واحد، تسهيلاً للمناقشة والتعديل.

«العمل الإسلامي» التقت السفير السوداني

زار وفد من «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان برئاسة المشقّ العام الشيخ الدكتور زهير الجعيد، إرفاقه أعضاء مجلس القيادة الشيخ هاشم منقارة، الشيخ غازي حنيّة والشيخ شريف توتيو، مقرّر السفارة السودانية في بيروت، والمقروا السفير على الصافي علي، وجرى البحث، بحسب بيان للجبهة، في «شؤون المنطقة وما آلت إليه الأمور والأوضاع وخصوصاً في فلسطين المحتلة بعد العدوان الصهيوني المستجّد والمستمر على قطاع غزة العزّة».

كما حضر المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، ورئيس هيئة القضاة في وزارة العدل القاضي مروان كركسي، ومستشارا وزير الاتصالات آلان باسيل وناجي عبود. وتقرّر عقد جلسة أخرى في 20 أيلول المقبل. بعد الجلسة عقد فضل الله مؤتمراً صحافياً حضره حرب وخليل، كما بدأية، قال فضل الله: «خصصنا جلسة اليوم للاطلاع على الهدر المالي في هذا الملف، واستمعنا إلى المدعي العام المالي الأستاذ علي إبراهيم حول مجريات التحقيقات في المخاير الدولي غير الشرعي، وفي ما عرّف بتفاوت الإسراع «بالأبواب»، واستمعنا أيضاً إلى معالي وزير المالية ومعالي وزير الاتصالات حول المسار المالي والإداري. كما استمعنا إلى الأستاذ مروان كركسي، المعني بتقديم الدعوى حول مسار ومصير الدعوى لحفظ حقول الدولة اللبنانية».

«مؤتمر بيروت والساحل»: تطبيق الطائف والنسبية

عقدت لجنة «مؤتمر بيروت والساحل» اجتماعها الدوري في مركز توفيق طيارة، بمشاركة قوى وشخصيات وطنيّة ومؤسسات أهليّة وناقيّة، ناقشت خلاله قضايا محلية وعربية.

استهل الاجتماع رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني كمال شاتيلا، الذي دعا إلى «تطبيق الطائف واعتماد النسبية في الانتخابات النيابيّة»، ونائب اللجنة «المسؤوليّة لكل نائب أو كتلة تتمتع من الموافقة على النسبية في الانتخابات النيابيّة»، مطالبة «رئيس الحكومة بجلسة خاصة لوضع خطة تطبيقية لدرس الطائف الذي يشكّل حلاً للمعظم المشاكل».

ورأت أنّ «تعطيل أجهزة الرقابة والحقاق السلطة القضائية والسلطة التنفيذية أتيا على تجميد القوانين، وإطلاق الاحتكارات، وعدم محاسبة المسؤولين عن أزمة النفايات والتلوث والشامل في المياه وانقطاع الكهرباء وتردي الخدمات». وطالبت اللجنة «وزير الداخلية بالتدخل الفوري لوقف التعديبات على العقار المحاذي للطريق العام المؤدّي إلى بلدة عرسال، علماً أنّ هذه المخالفات قامت بها بلدية عرسال السابقة ومستمرّة حتى الآن».

وقال: «إنّه يتوافق مع سماحته على ضرورة التوافق لإنتخاب رئيس للجمهورية وإنهاء أزمة الفراغ، لافتاً إلى «إساءة تقييد عن قبول دولي» لهذه الحالة العربية العجيبة في لبنان، متحوّفاً من «أن يطول الوضع القائم»، ومشيراً إلى أنّ هناك الكثير من التطورات في المنطقة، وخطاباً حاداً في الداخلي بما يساهم في تاجيج الطائفية والمذهبية في البلد». واذ لِحظ «أنّ السياسة تأخذ وقتها، أبدي مساهمته من «أن يؤثر هذا التأخير في اتخاذ القرارات السياسيّة على الوضع الاقتصادي والنظام المصرفي والبرلة اللبنانيّة، ونحن على ابواب المدارس والشتاء»، داعياً إلى «تحييد عمل الحكومة عن النزاعات السياسيّة وتفعل عملها، لأنّ التحديبات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة كبيرة وشديدة الوطأة على المواطنين».

باسيل: سقاطع جلسة الحكومة الخميس كرسالة تحذيريّة لوقف مخالفة القانون



ترأس رئيس ستختّل التغيير والإصلاح، النائب العماد ميشال عون الاجتماع الأسبوعي للتكتّل في الرابطة.

وقال: «هذا العام لن نسكت أيضاً، وستقوم بما يلزم، وقرارنا هو التالي: مقاطعة أو عدم حضور جلسة مجلس الوزراء القادمة كرسالة تحذيريّة اعتراضيّة كي توقف الحكومة وأرذف: «أنّ هذه الأسباب الموجبة كلها، والتي نعدها، توصلنا إلى أنّ نعيش في شعور عام، في فراغ عام، والمكان حيث الفراغ نطلب تعينته، ولا يتمّ التجاوب معنا، والمكان المملوء يتمّ بناء على طلب أحدهم ملؤه، فهداهي الاستنسابيّة في هذه الحكومة، وكذلك الأمر في ملفّ الكهرباء، فلا إنتاج ولا مشاريع تُنفذ رغم وجود خطة، ومشاريعها وأموالها يوقفون، وكذلك بالنسبة إلى مشاريع المياه، حيث أوقفت بحسب أهمية وكفاءة البيئة والحفاظ عليها وغيرها. أمّا في ملفّ النفط، فتجدهي يسير وفق المسار اللازم القانوني والشفاف، وننتهم عندما نحل المشاكل ب«الصفقة» وفي ما يتعلق بموضوع الاتصالات والتخاير غير الشرعي والإنترنت غير الشرعي، هناك تراجع في المداخيل، والحكومة لا تحرك ساكناً ولا تتخذ الإجراءات اللازمة».

وتابع: «نعد الكثير من المناقصات والمخالفات، واعتراضنا تنجّيب كثيرة وعديده في الإدارة وكل الأمور، وهذا المنوال هو نفسه في الملفات الكيانيّة أيضاً. ففي موضوع الزمباب، هناك أرض محتلة وبلدة لبنانيّة عزيزة شبه مسيطر عليها، والواضح أنّ

المشوق: سنطلب سحب ترخيص حماة الديار ونريد رئيساً نصون معه الدولة



جانب من المؤتم الصحافي

أعلن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشوق، في مؤتمر صحافي عقده في دار الفتوى في طرابلس، بدعوة من مفتي طرابلس والشمال الدكتور الشيخ مالك الشعار لمناسبة الذكرى الثالثة لتفجير مسجدتي السلام والقوى، أنّه في صدد تحضير ملف أمني وقانوني لنتقدّم في مجلس الوزراء بطلب لإلغاء الترخيص المعطى لحماة الديار، مشدداً على أنّ «الديار لا تحمي يزيد من الميليشيات، ولا يزيد من القوى المسلحة غير الشرعية، بل بالتفاهم والحوار والحوار والتخنازلات المتبادلة، وباليزيد من السخي لتفتيت أركان نظامنا السياسي بملء فراغاته».

وأكد المشوق أنّ فريق لا يبحث عن مرشّح، بل عن رئيس للجمهورية نصون به ومعها سلامة الدولة وبكاملها، ونحن لا نتنظر الخارج ولا الخارج ليفتقدنا، وخيارنا كما طرابلس هو الدولة، مشدداً على أنّنا مع الحوار ومع التسوية، لكن شرط ألا يكون الحوار مجرد وقت مستقطع بين اشتباكين، أو أن تكون التسوية لسياً آخر للاستسلام، وهذا لا يحقق لبلدنا المزيد من الهدنة للتلخّز والمزيد من التراجع للاعتدال». وقال: «التحقّقات الأمنية والسلول اللبنانية المقلّبة يقوى الأمن الداخلي، التي أجرت التحقيق في جريمة تفجير مسجدتي القوى والسلام عبر شعبة المعلومات، قامت بتحقيقاتها كاملة وسمت كل الناس المسؤولين عن هذه الجريمة، فرداً فرداً في لبنان وفي سورية، أسماء للمخططين والمتمدّخلين وأسماء

مخزومي من دار الفتوى: لتحييد الحكومة عن النزاعات السياسيّة

استقبل مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، في دار الفتوى، رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي، وعرض معه الأوضاع العامة. وقال مخزومي إثر اللقاء: «إنّ اللقاء مع سماحته كان لطلمتان على صخته وعلى الدار».

والتقى على «توافق مع المعنى على أهمية العمل الذي يقوم به لتطوير الدار ومؤسسات الفتوى، وتفعل مداخلها من خلال استمرار العقارات والأمال التابعة لها»، مشدداً على ضرورة الوقوف مع خط الاعتدال الذي ينتهجه المفتي الذي يكرز دائماً أنّ لبنان للجميع، مع المحافظة على تركيبة البلد الطائفية والمذهبية ضمن مشروع وطني متكامل. واذ مخزومي أنّ هدف سماحته هو تخفيف الاحتقان، وجمع المسلمين والتوصل إلى حلول من أجل التعايش

وأنشى على جهود المفتي ل«تحديث مؤسسات الفتوى» واذ لِحظ «أنّ السياسة تأخذ وقتها، أبدي مساهمته من «أن يؤثر هذا التأخير في اتخاذ القرارات السياسيّة على الوضع الاقتصادي والنظام المصرفي والبرلة اللبنانيّة، ونحن على ابواب المدارس والشتاء»، داعياً إلى «تحييد عمل الحكومة عن النزاعات السياسيّة وتفعل عملها، لأنّ التحديبات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمعيشيّة كبيرة وشديدة الوطأة على المواطنين».